كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير	السنة الثالثة ليسانس: اقتصاد نقدي و بنكي	مقياس: التحليل المالي

أجوبة امتحـــان مقيـــاس التحليل المالي

أ- أجب بصح او خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد: (10 نقاط)

1. خطأ: ما يميز السوق الأولية أنها غير محددة بمكان معين، كما أن إجراءاتها لا تخضع للعرض و الطلب.
2. خطأ: الميزانية المحاسبية هي جرد لما تملكه المؤسسة من أصول و ما عليها من خصوم ترتب في جدول وفق مبدأ النظام المحاسبي المالي.
3. خطأ: لمعرفة نسبة قابلية التسديد لمؤسسة ما نقوم بمقارنة مجموع ديونها مع مجموع الأصول، من المستحسن أن تكون هذه النسبة مساوية ل0.5.
4. خطأ: المصاريف الاعدادية نظرا لطبيعتها كأعباء و ليست كموجودات مادية أو معنوية فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في القيم الحقيقية للميزانية المالية.
5. خطأ: الأصول المتداولة هي التي تبقى في المؤسسة لأقل من سنة و تتمثل في المخزونات، الحقوق (قيم جاهزة، قيم غير جاهزة).
6. خطأ: تصنف المؤسسات حسب مصدر الأموال إلى مؤسسات عمومية، مؤسسات خاصة، مؤسسات مختلطة.
7. خطأ: مخزون العمل يندرج ضمن القيم الثابتة الأخرى في الميزانية المالية.
8. صح
9. صح
10. صح

ب) اختر الجواب الصحيح، علما أنه لا يوجد إلا جواب صحيح واحد فقط في كل سؤال: (05 نقاط)

1. ج. موارد الاستغلال

2. د. اعتمادات بنكية جارية
3. د. مخزون العمل
4. ب. الدائنون(البنوك)
5. د. تعالج بزيادة د.ط.أ او تخفيض د.ق.أ
6. ج. مجموع نتيجة الاستغلال و النتيجة خارج الاستغلال
7. التمويل الذاتي يمثل: د. الفائض النقدي – الأرباح الموزعة.

8 . يقوم مبدأ إعداد جدول التمويل على: ج. كل – في الأصول هو مورد جديد د

9. $VAN = \sum_{n}^{i=1}(1+t)^{-i} - \mathrm{I}$

جامعة تيسمسيلت
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الخامس
الموسم الدراسي: 2024/2023

المستوى: السنة الثالثة ليسانس **التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

التصحيح النموذجي للامتحان الأول في مقياس محاسبة البنوك

السؤال الاول (6 نقاط)

1- خطأ/ يجب أن يكون البنك شركة مساهمة (1 نقطة)
2- خطأ/ يجب أن يتوفر البنك على حد أدنى من رأس المال قدره 20.000.000.000 دج (1نقطة)
3- خطأ/ يجب أن يحصل على الاعتماد من البنك المركزي (1نقطة)
4- خطأ/ يجب أن يتم ترتيبها من الاعلى الى الاسفل على اساس الاسهل تحويلها الى سيولة الى الاصعب تحويلها الى سيولة (1 نقطة)
5- خطأ/ يجب أن تضم فقط الاصناف من 1 الى 5 من النظام المحاسبي البنكي (1نقطة)
6- صحيح. (1 نقطة)

السؤال الثاني (10 نقاط)

1- **حساب عدد الحصص المشتراة من كل نوع من الاسهم: (03 نقاط)**

تحويل المبلغ المستثمر الى الريال السعودي:
35/1.750.000 = 50000 ريال

توزيع ل 50000 ريال بالتساوي على الاسهم الخمسة:
5/50000 = 10000 (اذن سيتم استثمار 10000 في كل سهم)

حساب عدد الحصص في كل سهم:
عدد حصص السهم أ: 5000/10000 = 2
عدد حصص السهم ب: 1000/10000=10
عدد حصص السهم ج: 2500/10000= 4
عدد حصص السهم د: 500/10000 = 20
عدد حصص السهم ذ: 500/10000 = 20

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الخامس

الموسم الدراسي:2024/2023

المستوى: السنة الثالثة ليسانس **التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

2- شراء أوراق مالية لصالح البنك 02 نقطة

		01/05		
410		ح/الأسهم	100000	
				100000
	120	ح/البنوك الأخرى		

3- اصدار السندات لصالح الزبون 02 (نقاط)

		01/08		
22011		ح/ حسابات العملاء العادية	500000	
	332	ح/السندات		500000
		اصدار سندات لصالح الزبائن		

4- تكوين محفظة لصالح الزبون (03 نقاط)

		01/15		
22012		ح/ حساب العميل B	1750000	
	91091	ح/ السهم أ		350000
	91092	ح/السهم ب		350000
	91093	ح/ السهم ج		350000
	91094	ح/ السهم د		350000
	91095	ح/ السهم ذ		350000

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الخامس

الموسم الدراسي:2024/2023

المستوى: السنة الثالثة ليسانس **التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

السؤال الثالث 04 نقاط

1- مرحلة التعهد

34510		03/01		
		ح/ المساهمين	35000000000	
	560	رأس المال		35000000000

2- مرحلة التنفيذ

343		//		
		الموثق	35000000000	
	34510	ح/ المساهمين		35000000000

3- فتح حساب بنكي (لا يسجل أي قيد)

4- تحويل رأس المال الى الحساب البنكي

12		//		
		البنك	35000000000	
	343	الموثق		35000000000

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الخامس

الموسم الدراسي:2024/2023

المستوى: السنة الثالثة ليسانس **التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

5- استعمال رأس المال

أ- تسديد مصاريف التأسيس

		04/01		
62		ح/مصاريف الموثق	50000	
	12	البنك		50000

ب- شراء الاصول

		04/01		
4204		ح/ برمجيات معلومياتية	500000	
4213		ح/ المباني	50000000	
42181		ح/ معدات المكتب	5000000	
42182		ح/ معدات النقل	10000000	
	12	البنك		65500000

امتحان السداسي الأول السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي مقياس قانون النقد و القرض

نص الامتحان.

يعد النظام المصرفي من الأجهزة الحيوية التي تؤدي دورا رياديا واستراتيجيا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة , وعليه فان البنوك تساهم بشكل جوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المؤسسات لرفع كفاءتها وتطوير فعاليتها الإدارية، وان تعمل على تحقيق أهدافها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية.

و إدراكا من الجزائر على أهمية النظام المصرفي فقد ركزت جهودها منذ ظفرها بالاستقلال تكييف هذا الأخير مع التطورات الحاصلة., و كذا من اجل تلبية حاجات الأفراد و المحيط الاقتصادي الداخلي، قامت البنوك الجزائرية خلال تلك السنوات بتمويل المؤسسات العمومية طبقا لما نصت عليه التشريعات والأنظمة الحكومية، وبهذا تزايدت حجم الكتلة النقدية من 2101 مليار دج سنة 1969 م إلى 25709 مليار دج سنة 1987 وقد زاد الوضع تأزما في نهاية الثمانينات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وارتفاع المديونية الخارجية، وعلى هذا الأساس بادرت الدولة إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي القائم آنذاك ووضع مجموعة قوانين وإصلاحات، ومن منطلق هذه الإصلاحات؛ تم وضع قانون النقد والقرض الذي اعتبر من أهم الدعائم الأساسية لتصحيح الاختلال.

من خلال هذه الفقرة و مستندا على المكتسبات من المقياس اجب عن الأسئلة التالية على شكل مقال محترما ترتيب الأسئلة:

1- ما هي ابرز محطات النظام المصرفي الجزائري؟
2- ما هي الدوافع و الحوافز التي قادتنا إلى حتمية الإصلاحات في المنظومة المصرفية؟
3- حسب رأيك ما هو سبب ارتفاع حجم الكتلة النقدية و ماذا يمكن أن يترتب عنه؟
4- لماذا يعتبر قانون النقد و القرض أهم منعرج في تاريخ النظام المصرفي الجزائري؟

.....بالتوفيق للجميع.

السنة الجامعية 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة تيـــسمسيـــلت
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

Ministère de l'Enseignement SupérieuretdelaRechercheScientifique
Université de Tissemsilt
FSEGC

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الأول السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي مقياس قانون النقد و القرض

لقد كانت ابرز محطات النظام المصرفي الجزائري, المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض، حيث تميز النظام البنكي بتنظيم خاص كان في خدمة النظام الليبرالي الفرنسي إبان الاستعمار، ثم تحول إلى نظام تمويلي تماشيا والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال مباشرة. أنشأت المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث كانت في خدمة الاقتصاد الليبرالي يخدم فرنسا المستعمر بالدرجة الأولى وأصحاب مصالحها وأوروبا بالدرجة الثانية, مباشرة بعد الاستقلال تم إنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية للدولة كانت الجزائر المستقلة تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ولكن استحالة دون تطبيقه وهذا ا رجع إلى الفوضى السائدة وسط المؤسسات المالية الأجنبية، فلذا تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 وكان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي. كما شهدت فترة السبعينات بعض الإصلاحات الجزئية في نظام التمويل هدفها هو إعطاء دور أكبر البنوك في تمويل الاقتصاد. بعدها تلتها الفترة الممتدة من1986 إلى 1988محاولة لإصلاح المنظومة المصرفية والمالية لتحضيرها للتوجه نحو اقتصاد السوق،جاء قانون النقد والقرض فهذا القانون الصادر بتاريخ 04 أفريل 1990 يعتبر نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات التي شرع فيها منذ

سنة 1988 من طرف السلطات، ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك أنشطة البنوك مراقبة البنوك ومعايير التسيير...الخ. **..... 4 نقاط**

الدوافع و الحوافز التي قادتنا إلى حتمية الإصلاحات في المنظومة المصرفية رغبة من السلطات في تفادى سلبيات المراحل السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي . وقد ا زد الوضع تأزما في نهاية الثمانينات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وارتفاع المديونية الخارجية، وعلى هذا الأساس بادرت الدولة إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي القائم آنذاك ووضع مجموعة قوانين وإصلاحات، ومن منطلق هذه الإصلاحات؛ تم وضع قانون النقد والقرض الذي اعتبر من أهم الدعائم الأساسية لتصحيح الاختلال، كما لجأت الجزائر إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المالي**.....4 نقاط**

كما كان سبب ارتفاع حجم الكتلة النقدية هو الدور الهامشي للبنك المركزي حيث كان دوره يقتصر على تمويل مشاريع الدولة أي صندوق الخزينة العمومية و كما نعلم أن السياسة النقدية التي يمليها البنك المركزي هي التي من شأنها التحكم في الكتلة النقدية باستخدام مجموعة من الوسائل و الأدوات المعروفة كسياسة سعر الفائدة , توجيه القروض , الاحتياطي الإجباري .....الخ لتحقيق التوازن في السوق النقدي فبعد تفاقم الوضع الاقتصادي و انخفاض أسعار المحروقات ترتب عنه ارتفاع معدلات التضخم أو ما يطلق عليه كذالك ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي أثقل كاهل ميزانية الدولة و كذا كاهل المواطن البسيط حيث أصبحت الإصلاحات و الاستدانة الخارجية حتمية لا مناص منها لموازنة العجز الحاصل في تلك الفترة**.....4 نقاط**

لقد كان تأثير قانون النقد والقرض واضح على هيكل النظام النقدي من خلال تفعيل دور البنك المركزي والسماح بإنشاء بنوك خاصة، واستحداث هيئات رقابة خصوصا في ضل التعديلات لسنة 2001 و 2003 و 2010 كما يهدف إلى الاعتماد على الادخار والسوق المالي في التمويل عوضا عن المديونية والتضخم، كما كان سابقا فقد تم إنشاء الهيئات والوسائل لضمان حسن التنظيم النقدي وإعطاء بنك الجزائر استقلالية التسيير و أصبح مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي مستقلة عن الهيئات الحكومية و عن الخزينة العمومية بصفة خاصة**.....4 نقاط**

كل هذه التعديلات التي جاء بها القانون تبرهن إرادة الجزائر على الإصلاح من خلال تحديد صلاحيات البنك المركزي ومهامه باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار المالي والنقدي في إطار سلامة النظام المصرفي. **الشكل العام ا أسلوب..... 4نقاط**

السنة الجامعية 2023-2024

امتحان مقياس مالية دولية / سنة ثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي / السداسي الأول سنة الجامعية 2023-2024

نص الامتحان.

لقد أدى تعاظم أهمية قطاع المالية الدولية في الاقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية إن تكتسي هي أيضا أهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى، حيث إنها لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفرادها. إذ أن التجارة الخارجية تقوم على أساس وجود الفوارق المختلفة في الإمكانيات و الموارد الطبيعية ومختلف القدرات، كالقدرات التقنية والتكنولوجية والظروف الجغرافية بين الدول، والهدف الأسمى من إقامة التبادل الخارجي عند أي دولة، هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة و تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تأكد للدول النامية ضرورة التوجه نحو الخارج من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة ارتفاع نسبة تدويل الأنشطة الإنتاجية و التسويقية، و أصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة لمواكبة هذه المستجدات.

من خلال مكتسباتك في المقياس و كذا الجدولين أسفله وتحليلك للمؤشرات للفترة الممتدة بين 2010-2016 اجب على الأسئلة التالية :

1- بعد مقارنتك لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي و معدلات البطالة ما هي أهم نتيجة يمكنك استخلاصها؟
2- بعد مقارنتك لمعدل نمو الناتج المحلي و سعر النفط والميزان التجاري ما هي أهم نتيجة يمكنك استخلاصها؟
3- بعد مقارنتك للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ما هي أهم نتيجة يمكنك استخلاصها؟
4- ما هو رأيك في معدلات التضخم في الجزائر وكيف يمكن تفسيرها وما هي أسبابها هل داخلية أم خارجية؟

الجدول الأول: بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2010 – 2016

المتغيرات الكلية \ السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %	3.60	2.90	3.40	2.80	3.80	3.90	3.30
معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي %	1.76	0.93	1.32	0.70	1.73	1.79	1.43
معدل البطالة %	9.96	10	10.97	9.82	10.6	11.00	11.22
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40
معدلاجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي %(الاستثمار المحلي)	36.28	31.66	30.80	34.18	37.41	42.16	42.90
سعر النفط (بالدولار الأمريكي)	80.35	112.26	111.18	108.95	99.19	54.30	53.82
حالة الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	18.21	27.94	20.17	9.38	0.46	-18.08	-*20.13

الجدول الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي للفترة 2010-2016

سنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	**1,4269**	**1,2854**	**0,7176**	**0,8066**	**0,7025**	**-0,324**	**1,0230**

.....بالتوفيق للجميع.

الاجابة النموذجية/ امتحان مقياس مالية دولية / سنة ثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي

السداسي الأول / السنة الجامعية 2023-2024

1- **السؤال الاول : 5 نقاط**

من خلال مقارنتنا لنصيب الفرد من الناتج المحلي و كذا معدلات البطالة نلاحظ أن هناك تطور و ارتفاع معدلات البطالة رغم تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي و بالتالي هذا يؤكد على ان نصيب الفرد لا يعني مدى مساهمة الأفراد في الناتج المحلي (مرد وديتهم).

إن ارتفاع في معدلات البطالة في الجزائر بالرغم من تحسن و ارتفاع في نصيب الفرد في الناتج المحلي إلا أن الاقتصاد الوطني و النسيج الاقتصادي و الصناعي لا يساهم على امتصاص البطالة و ذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على قطاع المحروقات و الذي لا يعتبر بالقطاع الذي يمكنه امتصاص معدلات البطالة و خلق مناصب شغل فعالة .

2- **السؤال الثاني : 5 نقاط**

من خلال مقارنتنا لمعدل نمو الناتج المحلي و أسعار النفط و الميزان التجاري يمكننا استنتاج مايلي :

- إن أسعار النفط لها اثر ايجابي على الناتج المحلي الجزائري و ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري "ألريعي".
- نلاحظ كذلك عجزا ماليا في الميزان التجاري و هذا يدل على ضعف الواردات مقارنة بالصادرات .

3- **السؤال الثالث : 5 نقاط**

من خلال مقارنتنا للاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا استنتاج أن هناك فجوة كبيرة بين المتغيرين و كذلك هناك ضعف كبير في استقطاب المستثمرين الأجانب .

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الجزائري جد ضعيفة إن لم نقل معدومة و ذلك راجع لمناخ الأعمال و كذلك الاستثمار في الجزائر الذي لا يناسب هذا النوع من المستثمرين بحيث يجب علينا التحسين من هذا المتغير الذي له أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي و الناتج المحلي الجزائري .

4- السؤال الرابع : 5 نقاط

من خلال المعطيات الخاصة بمعدلات التضخم نلاحظ أن هناك زيادة و ارتفاع في معدلات التضخم و ذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- إن طبيعة الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات المحروقات بصفة كبيرة .
- إن الاقتصاد الوطني يتميز بنسيج صناعي و إنتاجي ضعيف لا يرقى لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني و المجتمع الجزائري .
- إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على استيراد للمواد و المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مما يؤدي إلى عدم التحكم في أسعار هذه المنتجات .
- وفي الأخير يمكننا القول إن التضخم في الاقتصاد الجزائري هو تضخم مستورد و ذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد عل الاستيراد بصفة كبيرة .

الاسم: **جامعة تيسمسيلت**

اللقب: **قسم العلوم الاقتصادية**

رقم التسجيل: **السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي**

التصحيح النموذجي لامتحان الاسواق المالية

السؤال الاول:اعط مفهوم المصطلحات التالية: (2.5 نقطة)

-**كفاءة السوق المالي:**نقصد بها امكانية الحصول على المعلومات في السوق المالي بدون تكاليف وعن طريقها، وذلك حسب درجة كفاءة السوق(عالية، متوسطة، ضعيفة). (0.5)

- **سوق الاصدار**: هو السوق الاولي الذي يتم فيه اصدار او ظهور الورقة المالية لاول مرة، وهو سوق محدود جدا من حيث المتعاملين به، ولايتم فيه بيع الاوراق المصدرة. (0.5)

-**العقود الامامية:** هي العقود الاجلة، وهي احد انواع المشتقات المالية، يلتزم فيها البائع ان يسلم المشتري السلعة في تاريخ لاحق متفق عليه، وبسعر محدد مسبقا في وقت التعاقد. (0.5)

- **الكوبون:**هو عبارة عن الدخل الذي يحصل عليه حامل السند ويتحدد باسعار الفائدة السائدة في السوق. (0.5)

- اسواق المشتقات: هي عبارة عن اسواق مالية طويلة الاجل، يتم فيها تداول المشتقات المالية (المستقبليات، الاجلة، العاجلة، الخيارات) بغرض التحوط من المخاطر. (0.5)

السؤال الثاني: ماهي سمات السوق المالي الكفء؟. (2.5 نقطة)

سمات السوق المالي الكفء هي:

-عدد كبير من المتعاملين (مستثمرين وبائعين). (0.5)

-حرية الدخول والخروج للسوق بدون قيود. (0.5)

-المعلومات متاحة للجميع حول الاسعار، المؤسسات المدرجة، الادوات المالية المصدرة...الخ. (0.5)

-عدم وجود تكاليف عند طلب المعلومات في السوق. (0.5)

-عدم وجود محتكرين (المنافسة التامة). (0.5)

السؤال الثالث: هناك فروق بين الاوراق التجارية وشهادات الايداع المصرفية اذكرها.(03 نقاط)

الاوراق التجارية	شهادات الايداع المصرفية
-هي عبارة عن ورقة تجارية يصدرها البنك للعميل (المصدر او المستورد). (0.5) -يتم اصدارها بطلب من العميل. (0.5) -تستعمل لتسوية المعاملات التجارية الدولية وتكون كضمان. (0.5) -تخصم الورقة.	-هي عبارة عنشهادات يصدرها البنك تثبت ايداع شخص ما لمبلغ مالي به. (0.5) -يتم اصدار الشهادات بطريقتين طلب العميل، او البنك يعلن عن ذلك. (0.5) -تتميز بالسرية، الامان، السيولة. (0.5) -لاتخصم.

السؤال الرابع:ماهي الاجراءات التي يجب ان تتخذها الدول النامية من اجل انشاء اسواق مالية اسلامية ؟.(3.5 نقطة)

الاجراءات التي يجب ان تتخذها الدول النامية من اجل انشاء اسواق مالية اسلامية تتمثل في:

-نشر ثقافة التعامل بالمعاملات الاسلامية الغير ربوية. (0.5)

-العمل على استعمال الادوات المالية الغير ربوية ومحاولة ايجاد صيغ جديدة. (0.5)

-تعيين هيئة رقابة شرعية دورها الافتاء في المعاملات المشكوك فيها. (0.5)

-الربا حرام ولا يجوز التعامل بها. (0.5)

-وضع ميثاق ما بين الدول الاسلامية وغير الاسلامية من اجل توضيح ونشر التعاليم الاسلامية ، وكيفية التعامل بها. (0.5)

-الترويج للمعاملات الاسلامية الغير ربوية وشرح طرق عملها ومساهمتها في المجتمعات. (0.5)

-وضع تشريعات وقوانين مستوحات من الشريعة الاسلامية. (0.5)

السؤال الخامس: تتميز الاسواق المالية عن بعضها البعض من حيث الاداء ، وما يعكس اداءها المؤشر او المؤشرات الخاصة بها، اشرح ذلك؟ كيف يتم حساب قيمة المؤشر؟ . (5 نقاط)

الشرح: -المؤشر هو مراة عاكسة للحالة الاقتصادية العامة للدولة. (0.5)

-يمكن التنبؤ بالحالة الاقتصادية المستقبلية خلال فترة معينة. (0.5)

-حركة المؤشر صعودا تعني زيادة النمو والعكس صحيح. (0.5)

-قيمة المؤشر تعكس مستوى الاستثمار الاجنبي في الدولة. (0.5)

طريقة حساب المؤشر:

-تحديد العينة (الشركات التي يتم على اساسها حساب المؤشر). (0.5)

-تحديد مستوى الاسعار في السوق (عينة من الاسهم المتداولة في السوق) (0.5)

-تطبيق العلاقة الرياضية التالية: (0.5)

$$\textbf{Indext}=\frac{\sum ptqt}{\sum pbqb}\ \textbf{x bebining x value}.(0.5)$$

Pt: اسعار الاسهم في الفترة t (0.25).qt : كمية الاسهم في الفترة t. (0.25)

Pb: اسعار الاسهم في الفترة b (0.25).qb : كمية الاسهم في الفترة b. (0.25)

Indext: قيمة المؤشر. (0.25)

السؤال السادس: ماهي الاجراءات التي يجب ان تتخذها الدول النامية من اجل ترقية اسواقها المالية لمستوى الاسواق العالمية؟.(3.5 نقطة)

-اهتمام السلطات العليا في الدول بالاسواق المالية. (0.5)

-تشجيع الاستثمار في الاسواق المالية عن طريق تحسين بيئة الاستثمار. (0.5)

-نشر ثقافة الاستثمار في الاسواق المالية. (0.5)

-تنويع الادوات المالية المتداولة في الاسواق المالية. (0.5)

-سن قوانين ملائمة، تتوافق مع القوانين في الدول المتقدمة. (0.5)

-عقد شركات وتعاملات مع الاسواق الدولية من اجل نقل تجاربها. (0.5)

-تقديم تسهيلات مالية، ضريبية...الخ. (0.5)

بالتوفيق

Corrigé type de l'examen du 1er semestre

Spécialité : Economie monétaire et bancaire
Niveau : 3AL
Enseignante : Mme Djouadi Lydia

1-Qui sont les différents acteurs impliqués dans les activités économiques ? (9pts)

L'économie regroupe les individus en groupes, qualifiés agents ou acteurs économiques**.**

- **les ménages (ensemble des occupants d'un même logement n'ayant pas nécessairement des liens familiaux) ;**
- **les sociétés non financières (entreprises) ;**
- **les sociétés financières (banques, assurances, etc.) ;**
- **les administrations publiques (État, collectivités locales, organismes de sécurité sociale, etc.) ;**
- **les administrations privées qui sont des institutions sans but lucratif au service des ménages (syndicats, associations, partis politiques, etc.) ;**
- **le reste du monde qui regroupe l'ensemble des agents économiques étrangers entretenant des relations économiques avec l'Algérie.**

2- Expliquez en détail les différences fondamentales entre la macroéconomie et la microéconomie (8pts)

La macroéconomie a pour objet l'étude globale de l'économie à partir de grands agrégats (somme des grandeurs économiques de même nature en valeur ou en volume) comme la consommation, la production, l'emploi, le revenu, l'investissement, l'inflation, le taux de chômage, etc. ou d'indices qui permettent une comparaison dans le temps ou dans l'espace comme l'indice des prix à la consommation ou l'indice du niveau de vie.

La micro économie se concentre sur l'observation et l'analyse des interactions à une petite échelle (offre et demande, détermination des prix, etc.), la macro économie étudie l'économie au niveau national ou international. Elle a pour objet au sens courant l'étude des agents économiques : le consommateur, l'entreprise, etc.

3- Identifiez les différentes formes de monnaie (3pts)

1-La monnaie divisionnaire (les pièces)
2- la monnaie fiduciaire (les billets)
3-monnaie scripturale (par exemple chèque ou virement et les écritures comptables).

Selhi

الجزء الأول: ---- (06)

النقد الالكتروني: هو قيمة نقدية مخزنة في صورة أرقام على الجهاز الالكتروني أو برنامج الكتروني الشخصي وهو المكافئ الالكتروني للنقد التقليدي يستخدم الوفاء بالالتزامات النقدية المختلفة الاقتصار البنكي: يمنح الاقتصاد البنكي على كل مالية عملة بالبنوك كونه البنك المركزي في التعويضات البنكية الجزئية خاصة الإيداع البنكي وكل النقود المالية البنكية أدوات الخزينة: هي أداة دين حكومي قصير، قصار الدولة مدتها صيدة الأجل (واحد - سنة) البطاقة الائتمانية: هي البطاقة المستخدمة في تسديد المشتريات ولا يشترط أن يكون الرصيد دائما دائنا فقد ينكشف الحساب ويحمل الفرق حكم فائدة إلى حين تغطية الحساب.

الجزء الثاني: (06)

1- المقارنات

معدل الخصم (01)

1- يكون على مستوى البنوك التجارية (0,75)
2- يربط ما بين العميل والبنك التجاري (0,75)

معدل إعادة الخصم

1- يكون على مستوى البنك المركزي (0,75)
2- يربط ما بين البنك التجاري والبنك المركزي (0,75)

الاحتياطات الإجبارية (01)

1- تكون في جانب الخصوم
2- تقتطع من الأرباح الصافية

الاحتياطات الإجبارية القانونية (01)

1- تكون في جانب الأصول
2- تقتطع من ودائع الأفراد.

التدوين (01)

1- تتم مذكرة العميل بكامل قيمة الشيك فور الموافقة عليه بإتمام كافة الإجراءات المتعلقة به
2- يسجل في الميزانية

السلفيات (01)

1- فاخر تشكل الحساب الجاري المدين
2- يسجل خارج الميزانية وتحول إلى الميزانية إذا أخل العميل بالتزاماته.

الودائع (01)

1- لا تشكل ملكية الأصل وهي في ذمة البنك
2- تسجل في جانب الخصوم

التدوين (01)

1- تشكل ملكية الأصل بما أنها (في ذمة العميل)
2- تسجل في جانب الأصول.

الجزء الثالث: ---- (06)

(إجابات أخرى صحيحة تقبل)

1- اتباع سياسة انكماشية للقضاء على الحد من ارتفاع معدلات التضخم (إجابة أخرى صحيحة تقبل)
1- سياسة معدل إعادة الخصم: هنا يرفع معدل إعادة الخصم لانكماش الكتلة النقدية المعروضة (0,75)
= قلة القروض = قلة المشاريع = قلة الكتلة النقدية المعروضة (التقليل من التضخم) (0,75)
2- سياسة الاحتياطي النقدي القانوني (0,75): هنا يلزم البنك المركزي (ب ت) الاحتفاظ بها من الودائع المتوفرة لدى ب. التجاري كاحتياطي نقدي قانوني إجباري يرتفعها هنا = تقليل من الأموال لدى البنوك = تقليل من القروض، تقليل من المشاريع = انكماش الكتلة النقدية (0,75)
3- سياسة السوق المفتوحة: يتدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية في السوق النقدي وهنا يتم بيع الكتلة النقدية المتداولة في السوق (0,75) (0,75)
4- سياسة الاحتياطات القروض: يقوم البنك بإعطاء توجيهات وإرشادات للبنوك حول كيفية تقديم القروض وطريقة منحه وتوجيه القطاعات التي يجب تمويلها ... الخ أو توقيف القروض نهائيا. (هنا الشرط الوحيد تكون قليلة) (0,75) (0,75)

Scanné avec CamScanner

أدوات السياسة النقدية : (08)

(09) نسبة الاحتياطي القانوني : الكتلة النقدية للبنك المركزي / شبكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحقات البنوك الأخرى + الودائع بالعملة الأجنبية

قدرة الوحدة النقدية للبنك المركزي على مواجهة سحوبات شبكات وحوالات مستحقة الدفع ومستحقات البنوك الأخرى والودائع بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي الوفاء بالتزاماته.

(10) نسبة السيولة القانونية : الوحدة النقدية + أصول نقدية / حجم الودائع لدى البنك.

قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة بالاعتماد على الوحدة النقدية ونسبة النقدية في مواجهة سحوبات الودائع.

(11) نسبة السيولة الفورية (النقدية) : النقدية + (الناتج - الجزء في الاحتياطي القانوني) + أوراق مالية / شبكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحقات البنوك الأخرى + الودائع بالعملة الأجنبية

هي قدرة الأموال الجاهزة الموجودة لدى البنك على مواجهة الالتزامات الفورية.

(12) نسبة النقدية إلى الودائع : النقدية / الودائع الجارية

قدرة النقدية على مواجهة أصحاب الودائع الجارية

(13) نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل إلى مجموع الودائع : الاستثمارات القصيرة الأجل / مجموع الودائع.

مدى قدرة الاستثمارات المالية القصيرة الأجل في مواجهة طلبات السحب من طرف أصحاب الودائع.

(14) المعدل النقدي : النقدية + الأوراق المالية لدى البنك المركزي + مستحقات البنك على البنوك / الودائع + مستحقات البنوك الأخرى

قدرة الأصول النقدية المتوفرة لها (بالمعنى البسيط) على مواجهة التزامات البنك التجاري إتجاه المودعين بالإضافة إلى مستحقات البنوك الأخرى.

Scanné avec CamScanner